الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.59

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
10 November 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-38730 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)، (A/60/681 و Corr.1 و Add.1، و A/60/682، و A/60/699، و A/60/700، و A/60/711، و A/60/713، و A/60/715، و A/60/717، و A/60/720 و Add.1، و A/60/727، و A/60/787، و A/60/807، و A/60/856، و A/60/880)

التقرير المؤقت للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدّم التقرير المؤقت للجنة الاستشارية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/60/880)، فقال إنه للأسباب الواردة في الفقرات من ٢ إلى ٥ من تقرير اللجنة، لم تتوفر لها الفرصة في دورتها الحالية للنظر بالتفصيل في مسائل حفظ السلام ذات الطبيعة الشاملة؛ وإن القصد من تقديمها تقريرا مؤقتا هو مساعدة اللجنة في مداولاتها بشأن عمليات حفظ السلام عن طريق تقديم تقرير موجز عن المسائل ذات التطبيق العام التي حددتها اللجنة الاستشارية حتى الآن.

٢ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية ستقدم تقريرها العام الكامل عن عمليات حفظ السلام في الخريف، بمجرد أن تتاح لها الفرصة لدراسة ميزانيات جميع عمليات حفظ السلام وعدد من التقارير القادمة التي سيكون لها أثر في عمليات حفظ السلام، بما فيها التقارير المتصلة بمقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح، والمشتريات، والإدارة، والميزنة المستندة إلى النتائج في عمليات حفظ السلام، وكذلك طائفة من الوثائق المتعلقة بمسائل إدارة الموارد البشرية. وسيكون تقرير اللجنة الاستشارية العام ذا نظرة استباقية ويتضمن توصيات لإرشاد البعثات في أعمالها لتحضير الجولة التالية من ميزانيات حفظ السلام.

٣ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل حفظ السلام): قالت إن بعض وثائق حفظ السلام قد قدمت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بعد الوقت المتوقع، كما ذُكر في تقرير اللجنة الاستشارية. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الحالة الراهنة المتعلقة بإقرار مجلس الأمن لولايات حفظ السلام. وأشارت إلى أن الجمعية العامة نظرت، في الجزء الرئيسي من دورتها الستين، في عدد من المقترحات التي كان لها أثر في إعداد ميزانيات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأقرتها. وأردفت قائلة إن إعداد مقترحات الميزانية للبعثات في السودان وهايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ينطوي على تحد بوجه خاص، بسبب التعديلات الطارئة على ولاياتها وما رافق ذلك من احتياجات من الموارد كان لا بد من صياغتها كي تنظر فيها الجمعية العامة. وأعربت عن تقدير الأمانة العامة الكامل لكون التأخر في تقديم الوثائق قد خلق مشاكل بالنسبة للجنة، وكذلك بالنسبة إلى اللجنة الاستشارية.

٤ - **السيد دروفينيك** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن التقرير المؤقت للجنة الاستشارية قد صدر في الوقت المناسب وعند الحاجة إليه. فقد أوضح الاتحاد الأوروبي في مناسبات سابقة أنه يعلّق أهمية خاصة على المسائل الأفقية وأنه يعتبر من الجوهري أن تعطي اللجنة، عند إقرارها موارد من أجل عمليات حفظ السلام، توجيهات بشأن السياسة العامة. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يأسف لأن ضيق الوقت قد منع اللجنة الاستشارية من التعليق على تقرير الأمين العام الشامل (A/60/696)، فهو يتطلع إلى تلقي تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة في الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين. فهذا سيتيح للجنة أن تعالج المسائل الأفقية عند مناقشتها الميزانيات المنقحة لكل من عمليات حفظ السلام. ويود الاتحاد الأوروبي أن تقدم اللجنة

الاستشارية تقريرا عن المسائل الأُفقية بانتظام، وذلك في الجزء الثاني من كل دورة مستأنفة .

٥ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية بشأن تعيين الموظفين بشكل مؤقت، واستخدام المساعدة المؤقتة العامة، والعمليات الجوية، والمشاريع السريعة الأثر، والغش، والخبراء الاستشاريين، وارتفاع معدلات الشواغر، والبعثات المتكاملة والمركبة. وقال إن الاتحاد يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها وسيقدم صيغة المناقشة تلك المسائل. وأضاف أن مناقشة المسائل المشتركة بين البعثات لن تؤخر مداولات اللجنة بل ستسهّل وتعجّل نظرها في أمور البعثات كل على حدة. وينبغي للمكتب أن يضمن تخصيص الوقت الكافي في برنامج العمل من أجل هذه المناقشة، وكذلك من أجل النظر في بنود جدول الأعمال الهامة الأخرى المعروضة على اللجنة. وأعرب عن التزام الاتحاد الأوروبي بإجراء مناقشة بنّاءة منسقة، مما سيمكّن اللجنة من اختتام أعمالها بنجاح قبل نهاية حزيران/يونيه.

٦ - **السيدة آتوول** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يؤيد بقوة، كما فعل في الماضي، إدراج قرار بشأن القضايا الشاملة المتصلة بحفظ السلام. وفي حين أن مجموعة المواضيع المعروضة على اللجنة يمكن النظر فيها على أساس كل بعثة على حدة، فإن وفدها يعتقد بأن النظر فيها في قرار موحد واحد سيكون أكثر كفاءة وفعالية.

٧ - وتلبية للطلبات الواردة في قرار العام الماضي بشأن القضايا الشاملة (القرار ٥٩/٢٩٦)، أُدخل تحسين كبير على نوعية المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء وعلى استجابة الأمم المتحدة للنواحي المثيرة للقلق المحددة في القرار. وأعربت عن تطلع وفدها إلى البناء على حالات النجاح هذه والمضي في تحسين إدارة عمليات حفظ السلام لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ ولاياتها التي منحتها إياها الدول الأعضاء، بنجاح.

٨ - وأعربت عن سرورها بملاحظة أن برنامج العمل المنقح قد خصص وقتا من أجل النظر في قرار شامل. وأردفت قائلة إن وفدها على ثقة تامة من أنه سيكون في وسع اللجنة اختتام أعمالها قبل نهاية حزيران/يونيه، وذلك بالتنظيم الواعي وروح التعاون من جانب جميع الوفود.

٩ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على القضايا الشاملة وأنه لذلك مسرور بتخصيص وقت للنظر فيها. وأعلن أن وفده سيشارك بشكل بناء في النقاش، الذي يأمل في أن يتم بسرعة لتمكين اللجنة من اختتام مداولاتها بشأن عمليات حفظ السلام بنجاح.

١٠ - **السيد يو داي – جونج** (جمهورية كوريا): قال إن وفده يدرك الصعوبات التي تواجهها اللجنة الاستشارية في تحضير تقاريرها. وبالنظر إلى أن التقرير قد صدر قبل الجلسة بوقت قصير، فهو سيجعل ملاحظاته مقتضبة وأولية بطبيعتها. فرغم كون التقرير قصيرا فقد حدد المشاكل التي تصادف في عمليات حفظ السلام وأوصى بالاتجاه العريض الذي ينبغي اتباعه لحل تلك المشاكل.

١١ - وأعرب عن مشاطرة وفده قلق اللجنة الاستشارية بشأن تعيين الموظفين في مهام مؤقتة في بعثات أخرى. وأردف قائلا إنه يمكن النظر في المسألة وهي سياق مقترح الأمين العام لإنشاء كادر جديد للعاملين في حفظ السلام، كما ورد في تقريره ''الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي، (A/60/692، الفقرة ٢٨). وأضاف أن أربعا من القضايا الثماني المثارة في تقرير اللجنة الاستشارية تتصل بإدارة الموارد البشرية. وهو يتوقع أن تبيّن التقارير الصادرة عن الأمانة العامة واللجنة الاستشارية في المستقبل هذا الجانب على النحو الواجب.

١٢ - وأعرب عن مشاطرة وفده رغبة اللجنة الاستشارية في معرفة المزيد عن أثر الهيكل الجديد لتحديد التكاليف بالنسبة للعمليات الجوية (A/60/880، الفقرة ٨). فبالنظر إلى ارتفاع مستوى أنشطة حفظ السلام، هناك حاجة إلى موارد هائلة من أجل العمليات الجوية. ولذا فإن هناك حاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة عند إبرام عقود العمليات الجوية؛ وزيادة الإدارة الإقليمية للأصول الجوية؛ وضمان الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، بما في ذلك عن طريق تحسين التنسيق مع إدارة الشؤون السياسية.

١٣ - **السيد سيمانكاس** (المكسيك): قال إن مناقشة القضايا الشاملة المتصلة بحفظ السلام وما تلاها من اعتماد للقرار ٢٩٦/٥٩ كان له أثر إيجابي ليس في إعداد ميزانيات حفظ السلام فحسب بل أيضا في تنفيذها. ولذلك فإن وفده يرحب بالتقرير المؤقت للجنة الاستشارية وسيعمل بشكل بنّاء مع الوفود الأخرى على تحقيق تقدم في المشاورات غير الرسمية بهذا الشأن.

١٤ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن نيجيريا والأعضاء الآخرين من مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أيدوا اعتماد القرار ٢٩٦/٥٩. وأعربت عن تقدير وفدها لتوفر الفرصة لبحث القضايا الشاملة التي تؤثر في العديد من البعثات. كما أعربت عن ترحيب وفدها بالتقرير المؤقت للجنة الاستشارية، ولو أنها تود الحصول على توضيح بشأن الكيفية التي ستعالج بها اللجنة ذاك التقرير.

١٥ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن القضايا المحددة في التقرير المؤقت هي بالإضافة إلى القضايا المشار إليها في القرار ٢٩٦/٥٩؛ وإنه يمكن تناولها خلال مناقشة ميزانيات حفظ السلام، ويمكن إدراجها إن رغبت اللجنة في ذلك.

تقصي الحقائق في الادعاءات بحدوث مخالفات في المشتريات

١٦ - **السيدة آلينيوس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): أشارت إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية كان قد قدم في الجلسة السادسة والخمسين للجنة ردودا خطية شاملة على الأسئلة التي أثارتها الوفود بشأن جملة أمور، منها نطاق الاستعراض للضوابط الداخلية الذي قامت به مؤسسة ديلوات الاستشارية (Delaitte Consulting) مقابل نطاق مراجعة الحسابات التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ والطريقة التي أجرى بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة الإدارة الشاملة في إدارة عمليات حفظ السلام؛ ومراجعة حسابات دائرة المشتريات، التي شرع فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكنه لم ينجزها؛ ومسألة تفويض السلطة. وقد أُحيل عدد من الأسئلة التكميلية إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الجلسة الثامنة والخمسين للجنة؛ كما تم توزيع ردود المكتب الخطية على تلك الأسئلة بشكل غير رسمي.

١٧ - وقد تود اللجنة أن تلاحظ أن فرقة العمل المعنية بالمشتريات، التي تقوم حاليا باستعراض نتائج المراجعة التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تعمل بشكل مستقل عن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات. ولذا يعاد تقييم كل نتيجة من نتائج المراجعة لضمان صحتها من الناحية الموضوعية. وهذه عملية طويلة، تنطوي على عدد من الحالات. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ملتزم بإنجاز تحقيقه في المخالفات المتعلقة بالمشتريات بالسرعة الممكنة، مع مراعاة الحاجة إلى الدقة والاتقان. ومع التزامه أيضا بالشفافية في تعامله مع الدول الأعضاء، والإدارة العليا، والأفراد المتأثرين بالتحقيق المتعلق بالمشتريات، فهي يدرج الحاجة إلى المحافظة على السرية.

١٨ - **السيد كاريا** (مدير شعبة الحسابات، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قال ردا على الأسئلة الموجهة إليه إن الأمانة العامة قد قامت بمتابعة التوصيات الواردة في

تقرير مؤسسة ''ديلوات'' والتي ترى بأنها تحتاج إلى انتباه فوري. والخطوات المتخذة كانت ضمن نطاق صلاحيات الأمانة العامة ونُفذت ضمن الموارد الموجودة. وتُلتمس موافقة الجمعية العامة، حيث يلزم، من أجل المضي في أعمال المتابعة. وإنه من الحصيف ومما ينسجم مع استراتيجيات الإدارة الجيدة للأخطار المضي في تحسين الضوابط الداخلية بمجرد تحديد نقاط ضعف.

١٩ - وقد كُلفت مؤسسة ''ديلوات'' بإجراء دراستها من قبل وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. ولم يصدر عن الأمانة العامة ما يوحي بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات ليسا مؤهلين للاضطلاع بهذا النوع من الدراسة. بيد أنه تنبغي الإشارة إلى أن الدراسة قد تضمنت استعراضا للضوابط الداخلية، وليس مراجعة حسابات أو تحقيقا. وليس هناك أي نية لجعل عمليات الاستعراض هذه حِكرا على الخبراء الاستشاريين الخارجيين؛ وستستمر الأمانة العامة في التكليف بالمهمات على أساس كل حالة على حدة، وذلك حسب الاحتياجات المحددة. فدراسات الخبراء الاستشاريين لم تُستخدم ولن تُستخدم للطعن في النتائج التي يتوصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات. فهذه الدراسات هي وسيلة مشروعة لحل المشاكل لكن يجب استعمالها بشكل انتقائي.

٢٠ - وردا على الاقتراحات الداعية إلى مشاطرة تقرير مؤسسة ديلوات مع كبار المديرين أو كبار المديرين السابقين، وذلك لضمان عدم احتوائه على أخطاء تتعلق بالحقائق أو السياق، أكد السيد كاريا أن مشروع التقرير قد دُقق بعناية لتوخي الدقة. وفي الوقت ذاته، فليس هناك من شرط يتطلب من كل فرد يشترك في عمليات المشتريات أن يشترك في تدقيق الحقائق.

٢١ - وسُئل السيد كاريا عن الضوابط الجهازية والتقنية الموجودة لمنع الغش في عمليات المشتريات. فقال إنه مع أن الأمانة العامة لديها إجراءات ونظم، فقد تُرك في بعض الحالات للموظفين أنفسهم أمر القيام بالرصد والرقابة، وذلك بسبب عدم توفر التكامل بين النُظُم. ولم يتمكن من توضيح سبب عدم بحث هذه المسألة من قبل المعهد الوطني للمشتريات الحكومية (NIGP) في دراسته لدائرة المشتريات.

٢٢ - وأردف قائلا إن ردوده ستوزع على الوفود بشكل غير رسمي.

٢٣ - **السيد الجنيد** (سنغافورة): قال إن وفده سيحتاج إلى وقت لدراسة المعلومات المقدمة. بيد أن وفده يلاحظ أن الأمانة العامة قد تملصت من بعض المسائل المطروحة، أو تجاهلتها بكل بساطة. فعلى سبيل المثال، لم تعالج الأمانة العامة قلقه بشأن قيمة تقرير مؤسسة ''ديلوات''. إذ قُدمت تلك الوثيقة في جلسة إحاطة إعلامية غير رسمية، مقتضبة، لم يتمكن جميع الوفود من حضورها. ونتيجة لذلك، لا بد من أن تخضع تلك الوثيقة لتقييم واف شامل من قبل الدول الأعضاء. وإلى أن يتم هذا التقييم، ينبغي للأمانة العامة ألا تستخدم التقرير كأساس من أجل إعداد تقارير أخرى، كما ينبغي لها أن تُحجم عن الإشارة إلى النتائج الواردة فيه. أما اللجنة، فينبغي عليها من ناحيتها أن تناقش دراسة مؤسسة ''ديلوات'' مناقشة كاملة.

٢٤ - وفيما يتعلق بتأكيد الأمانة العامة أن التقرير قد دُقق بعناية لتوخي الدقة في الحقائق والسياق، أعرب عن رغبته في معرفة المسؤولين الذين قاموا بذاك التدقيق وما إذا كان ثمّ قرار قد اتُخذ بعدم استشارة كبار المديرين في دائرة المشتريات.

٢٥ - كما ينبغي للأمانة العامة أن تقدم مزيدا من التفصيل بشأن معنى عبارة ''الضوابط الداخلية'' وبشأن الضوابط

الجهازية والتقنية الموجودة في المنظمة لمنع الغش في المشتريات.

٢٦ - وأضاف قائلا إن وفده قد أبدى عددا من الملاحظات بشأن هشاشة الصلة التي أقامتها الأمانة العامة بين نتائج التحقيق التي توصلت إليها لجنة التحقيق المستقلة وبين حالات الموظفين الثمانية الذين أُرسلوا في إجازة إدارية. فالأمانة العامة لم ترد للأسف على تلك الملاحظات. فإن كان وفده على صواب، ولا يوجد أي صلة في الواقع، فينبغي للأمانة العامة أن تعدّل من المعلومات التي سبق لها أن قدمتها. وشدّد على أن تقديم معلومات خاطئة ومضللة ليس بالعمل المفيد.

٢٧ - وكرر في النهاية طلبه بأن تزوّد الأمانة العامة الوفود بالملاحظات التي أبدتها إدارة الشؤون الإدارية بشأن تقرير مؤسسة ''ديلوات''. وأعلن أنه يحتفظ بحقه في طرح المزيد من الأسئلة بعد دراسة ردود الأمانة العامة الخطية. وأردف قائلا إن وفده يدرك ضيق الوقت الذي تواجهه اللجنة، بيد أنه مرغم على متابعة الموضوع إلى أن يتلقى أجوبة دقيقة مناسبة لا مراوغة فيها.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥.